تاريخ الارسال:2017/07/08 تاريخ النشر : مارس 2019

العولمة السياسية و أثرها على الدول العربية قراءة في جدلية التكيف أو الممانعة

شيخاوي سنوسي

جامعة تيارت

ملخص :

إن جملة التغيرات التي شهدها العالم وما يـــزال و الـــتي جاءت تراتبية في مجال الاقتصاد والسياســـة والثقافـــة والاجتماع و البيئة بشكل يتعدى نطاق الدولة القطرية، كل ذلك جعل ظاهرة العولمة محل اهتمام الكـــثير مـــن الباحثين على اختلاف توجهاتهم واختصاصاتهم وأصبح البحث في آثارها السلبية و الايجابيـــة علـــى الـــدول والمجتمعات امرا بالغ الأهمية، حيث لم يعـــد الاشـــكال مطروحا اليوم بخصوص قبول هذه الظاهرة او رفضها، بل كيفية ايجاد الاستراتيجيات الكفيلة بالتعامـــل مـــع آثارها ومتطلباتها ومحاولة الاستفادة بالقدر الكافي مـــن الفرص والمكاسب المحتملة. و الدول العربية كغيرها من دول العالم ، تحاول ان تجد لنفسها موقعا يعصمها من ان تكون فريسة تتقاذفها موجات العولمة. فمـــا مفهـــوم العولمة

السياسية ؟ وما هي أبعادها؟ وهل تملك دول الجنوب خيار الممانعة بدل التكيف ؟

الكلمات المفتاحية : العولمة ، السيادة ، الهوية ، الهيمنة السياسية

Resumé

Les changements qu'a connus le monde sont venus hiérarchie dans le domaine de l'économie, la politique, la culture et la sociologie et de l'environnement, est au-delà de la portée de l'état, tout cela rendre le phénomène de la mondialisation point d'intérêt pour de nombreux chercheurs, quel que soit leur point de vue et de leurs termes de référence, on essayant Trouver leur effets négatifs et positifs sur les pays et les communautés est essentielle, le problème aujourd'hui ne se pose pas au niveau d'acceptation de ce phénomène ou de rejeter, mais la façon de trouver des stratégies pour faire face aux effets et au exigences, et d'essayer de prendre suffisamment des possibilités et des gains potentiels pour les pays arabes, comme les autres pays du monde , en essayant de trouver pour lui-même un site protégé contre les vagues de la mondialisation. Alors quel est la définition du globalisation politique ? et quel sont ses effets ? et est ce quel sont les chances pour les pays du sud pour lutter contre ce phénomène؟

مقدمة

لم يعد بمقدور أي دولة في ظل النظام الدولي الجديد أن تعيش في عزلة ، بل لم يعد لهذا المصطلح وجـــود في قـــاموس العلاقات الدولية الحديثة ، فقد أصبح الاعتماد المتبادل سلوكا بديلا عن الاستقلال الوطني ليس في المجال الاقتصـــادي فحسب، بل تعدى ذلك الى بـــاقي المجالات و الجوانب التي تخص المجتمع والدول بشكل أوسع.

فبعد سقوط المعسكر الشيوعي سنة 1991 أصبح من الضرورة إيجاد إطار شامل للنظام الرأسمالي الذي بات بلا منافس على الإطلاق، خاصة و أن المرحلة القادمة ما هي في حقيقة الأمر إلا تطورا لهذا النظام و السعي إلى تعميمه ليصبح شاملا يغطي دائرة العالم بأسره. كان بذلك مصطلح النظام الدولي الجديد بديلا عن الثنائية القطبية و عن ثقافة المعسكرين التي انقضي عهدها، ليأخذ بعد ذلك مفهوما اوسع شمل كل المجالات وأعطاها صبغة كونية عرف بمصطلح العولمة[1].

إن جملة التغيرات التي شهدها العالم وما يزال و التي جاءت تراتبية في مجال الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع و البيئة بشكل يتعدى نطاق الدولة القطرية، كل ذلك جعل ظاهرة العولمة محل اهتمام الكثير من الباحثين على اختلاف توجهاتهم واختصاصاتهم وأصبح البحث في آثارها السلبية و الايجابية على الدول والمجتمعات امرا بالغ الأهمية،حيث لم يعد الاشكال مطروحا اليوم بخصوص قبول هذه الظاهرة او رفضها، بل كيف يمكن التعامل مع آثارها و متطلباتها ومحاولة الاســـتفادة بالقدر الكافي من الفرص والمكاسب المحتملة.فما مفهوم العولمة ؟ وما هي أبعادها؟ وهل تملك دول الجنوب خيار الممانعة بدل التكيف أو التكييف؟

1_ مفهوم العولمة و جذورها الفكرية :

العولمة (لغة) : العولمة تعود الى العلم و هو المنار والعلامة و العلم شيء ينصب في الفلوات تهتدي به الضالة،قال تعـــالى :"وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام" (الرحمان،33). قيل: الأعلام الجبال، والعلم: والعلامة، الجبل الطويل[2].

و العولمة أيضا مصدر اشتقاقي لفعل مستحدث عولم يعولم عولمة، فيقال: إن الحياة تعولمت بعد تعولم الاقتصاد.[3]

العولمة اصطلاحا: إن الترجمة الحرفية لكلمة العولمة هي:"Globalisation " بمعنى جعل الشيئ على مستوى عالمي حيث ترجع الكلمة في اللغة الانجليزية الى الفعل "Globalise" أي جعل الشيء كونيا أو شاملا للعالم ،اما الصفة "Global " فتعني كروي، وصفة تعني الشمولية ، أي تشمل العالم كله بالرؤية أو تنتشر في العالم بأسره.[4]

كما يعرف معجم Webster's كلمة "Globalisation" اكساب الشيء طابع العالمية أو جعل تطبيقه عالميا.[5]

و في الحقيقة لقد تعددت المصطلحات التي تخص هذه الظاهرة،فقد أسماها البعض"الكونية"والبعض الآخر "الكوكبة" و" الأمركة" ، كما يعتبرها البعض في الأساس قطيعة مع حقبة الحداثة وتجسيد لحقبة جديدة ممثلة في حالة حضارية ناشئة هي حالة ما بعد الحداثة القائمة فعلا في المجتمعات المتقدمة .

وقد عرفها مصطفى محمود بأنها:" مصطلح وجد ليجعل من المواطنة خدمة للقوى الكبرى، ليتم تجريد المواطن من مواطنته و قوميته و انتمائه الديني و الاجتماعي والسياسي[6].

و يعتبر الدكتور ناجي عبد النور مصطلح العولمة في المفهوم العام ذات مضمون ديناميكي يشير إلى عملية مستمرة مـــن التحول والتغير ، فعندما نقول : عولمة النظام الاقتصادي أو عولمة النظم السياسية أو عولمة الثقافة ، فإن ذلك يعني تحول كل منها من الإطار الوطني ليندمج و يتكامل مع النظم الأخرى في إطار عالمي.[7] إن تعدد المسميات و اختلاف التعاريف حول ظاهرة العولمة أمر طبيعي ، لأننا بصدد دراسة ظاهرة جديدة لم تكن معروفة قبل النصـــف الثـــاني مـــن القـــرن

العشرين،و لم تكن محل دراسات سابقة في أي من العلوم الاجتماعية ،ذلك أن مجال الدراسة في هذه العلوم مهما تنوعت و تشعبت منهجا و موضوعا، إنما كانت لا تتعدى دراسة الظواهر في دولة بحدود معروفة ، أو مجتمع معين،ولكن هذه الظاهرة قد اتسع مفهومها، ليضع الباحث إمام إشكالية معقدة ينبغي من اجل فك خيوطها النظر إلى العالم بمنظار فوق الدولاتية ، دون اعتبار لأي سلطة سياسية.

و بمزيد من الموضوعية لنتجاوز – جدلا- الاتجاه الذي يعتبر ظاهرة العولمة ما هي إلا وجه جديد للهيمنة الأمريكية، و ننظر إليها بمنظار أكثر شمولية ينطلق من أن هذه الظاهرة ما هي إلا تقاطع عالمي للمواقف و القيم والأفكار التي تساهم في خلق أجواء متداخلة للمجموعة البشرية، كنتيجة حتمية للتطور الحاصل على مستوى طرق و آليات الاتصال التي تجاوزت كل الاعتبارات.

2- العولمة السياسية :

تفتقر العولمة في شقها السياسي من حيث المفهوم إلى الوضوح بالقدر الذي تميزت به مثيلاتها من مظاهر العولمة الثقافية والاقتصادية و الاجتماعية حيث تعددت التعاريف بتعدد وجهات النظر، و إن كانت تتفق في مجملها على اعتبارها تجاوز لمفهوم الدولة القومية التقليدي سواء من حيث الحدود أو السيادة أو المواطنة .

- فقد عرفها البعض على أنها تقليص لفاعلية الدولة، وتقليل دورها، وإشراك أطراف أخرى في صنع قراراتها السياسية و هنا إشارة ضمنية إلى تقليص سيادة الدولة على إقليمها.[8]
- كما تعتبر إفراغ للدولة من مفهومها الأساسي، المبني على رعاية مصالح مواطنيها، للتنقل تدريجا إلى تنفيذ سياسات عالمية بهدف مسايرة الركب الحضاري.
- ويعرفها وليد عبد الحي على أنها الاتجاه نحو وضع تلعب فيه المنظمات الدولية دورا رئيسيا، فتشكل بذلك بنية عابرة للقوميات، مع ظهور شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.[9]
- ويعتبر عاطف السيد أن الجانب السياسي للعولمة يقوم على مفهوم الحرية في أبعادها المتعددة ، حرية العقيدة والفكر و التعبير ، حرية الاختيار ...، ومن ثم تكريس التعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان.

فالانتقال من المجال السياسي المحلي(القطري) إلى المجال السياسي العالمي يضعنا أمام ظاهرة الزيادة المذهلة للروابط السياسية بين الدول و المجتمعات و الأفراد إلى درجة تفرض إزالة الحدود السياسية أو على الأقل الحد من القيود المفروضة بحكم وجودها،وبالتالي لم يعد للدولة القومية التي حدت أركانها بموجب معاهدة ويستفاليا 1648م. فالعالم الذي نحن بصدد الحديث عنه اليوم ، بلا حدود اقتصادية، وهو أيضا بلا حدود ثقافية ،أصبح ابعد من ذلك بلا حدود سياسيه، صحيح أن العولمة السياسة لا تعني بالضرورة القضاء على الدولة ، ولكن الأخطر من ذلك تضييق المجال الذي قد ستتخذ فيه قراراتها ،تلك التي تنطوي تحت شبكة تفاعلها مع المحيط الخارجي(المجتمع الدولي).

3- مظاهر العولمة السياسية :

قبل التطرق إلى تجليات العولمة في بعدها السياسي ينبغي أن الإشارة إلى مجموعة من التحولات التي نراها جوهرية لفهم الظاهرة و الوقوف على آثارها و المتمثلة في :

التطور الكبير في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، إلى درجة جعلت من القرارات التي تتخذ في أي عاصمة من العالم تنتشر انتشارا سريعا عبر أرجاء المعمورة، حيث أصبح العالم فعلا قرية صغيرة وبالتالي يكفي لمعرفة ما يحدث في هذه القرية

أن نطل عبر نافذة من النوافذ المتمثلة في وسائط الإعلام والاتصال و بجهد زهيد لا يتعدى الضغط على زر من أزرار التحكم عن بعد ، أو فتح جهاز كمبيوتر، و قد لا يتعدى ذلك اتصال هاتفي في أي نقطة من المعمورة.

الإشراف الكامل على النشاط التجاري العالمي من طرف المؤسسات المالية و التجارية و الاقتصادية العالمية، هذه الأخيرة التي تخدم بشكل مكشوف مصالح الدول العظمى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

أ- محاولة خلق المجتمع المدني العالمي الذي يراقب نشاطات و سياسات الدول متمثلا في المنظمات غير الحكومية التي تأسست على المستوى الدولي كقوة فاعلة و مؤثرة.* حيث تتمكن عبر شبكاتها المنتشرة في العديد من دول العالم أن تصنف الدول و الحكومات وفق معايير مختلفة و بمسميات عديدة كحقوق الإنسان ، و في حالات أخرى مدى تمكين المرأة في المجتمع أو حقوق الأقليات ، أوالشفافية ...

ب- ظهور الشركات العابرة للقارات أو ما تسمى أيضا المتعددة الجنسيات، وهي هياكل اقتصادية و تجارية وشركات أعمال يشترك في إدارتها و تمويلها مواطنون يحملون هويات مختلفة باختلاف جنسياتهم وأوطانهم وقد ازدادت قوة و تنظيما إلى درجة تجاوز الحدود و القارات في نشاطاتها ،الشيء الذي يجهلها يؤثر في القرارات الداخلية خاصة المتعلقة منها بالأعمال و المشاريع العملاقة هي في الأصل من اختصاص الدولة دون منافس، كما تسعى هذه الشركات الى السيطرة على الاسواق المالية عن طريق اعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالمية ، نظرا للكتلة المالية التي تتحكم بها حيث يفوق رأسمال شركة واحدة منها الدخل القومي لعشرة دول افريقية مجتمعة. [10]

ت- ظهور تحديات عالمية جديدة تتطلب تحرك جماعي دولي، يتعدى الإجراءات الوطنية للدول منفردة مثل : التلوث البيئي، الإرهاب ألدولي الجريمة ألمنظمة وغيرها من التحديات التي تتعدى امكانيات الدول لتفرض آليات بالتنسيق على المستوى العالمي و تدخل الهيآت و المنظمات الدولية ذات الاختصاص.

ويمكن تحديد تجليات العولمة السياسية على الوطن العربي في العناصر التالية:

أ- تراجع قضايا الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي: بسبب ازدواجية المعايير خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي، ففي حين يظهر بموضوع استمرار الدعم الغربي(الأمريكي على الخصوص) لبعض الأنظمة العربية رغم تسجيل تقارير لمنظمات دولية تثبت تدني مستوى الحقوق والحريات بها وغياب الديمقراطية. وقد تعدت هذه الازدواجية في المعايير الدول العربية و غيرها من الدول لضعيفة لتطال هيئة الأمم المتحدة بتطبيق أحكام قرارات دولية تعارضها الأغلبية و هو تعدي واضع على مبدأ الأغلبية في النظام الديمقراطي.حيث بات مكشوفا في مجتمع الدولي ان القوى المهيمنة اليوم لا تتبنى قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان في بعدها الاخلاقي ولكن هي في حقيقة الامر وسيلة و أداة لخدمة مصالحها المسطرة في سياستها الخارجية.

ب- تزايد الدور الأمريكي المهيمن في الوطن العربي، وهو هو ما ظهر بوضوح خلال التدخل العسكري في حرب الخليج أين شكلت القوات الأمريكية الغالبية العظمى من قوات التحالف ، وأكثر من ذلك كانت وما تزال الولايات المتحدة اللاعب الأول و الرئيسي في كل أزمات العالم العربي، بدءا بموقفها في من الصراع العربي الاسرائيلي ثم اجراءات التدخل في الكثير من الدول العربية (ليبيا و السودان) بحجة مكافحة الارهاب أو ما سمي بالحرب الاستباقية.

ت- تدخل قوى أخرى أجنبية أخرى في المنطقة العربية، فبعد أن كان هذا التخل حكرا على بعض الدول الأوروبية (فرنسا + بريطانيا) على وجه الخصوص بحكم البعد التاريخي (التبعية بعد الاستعمار) والتدخل الامريكي الذي فرضته

سياسة القوة و الهيمنة، جاء دور كل من ايران وتركيا نتيجة حتمية ارتبطت بشكل مباشر بتعدد طرق و آليات الهيمنة في العديد من مناطق العالم ، لترسم كل دولة في محيطها الاقليمي منطقة نفوذ تعتبرها مجالا حيويا لها.

د- تصدع النظام الإقليمي العربي وتزايد الانشقاقات بين دول الجوار: حيث كان للمواقف المؤيدة لحرب الخليج الأولى و الثانية و المعارضة لها في العالم العربي الأثر البالغ في فتور العلاقات البينية العربية إن لم تصل في كثير من الأحيان إلى التوتر، بالإضافة الى مشاكل رسم الحدود و بعض القضايا العالقة كما هو الشأن بالنسبة للعلاقات الجزائرية المغربية ما نتج عنه من تداعيات اثرت بشكل مباشر على تفعيل اتحاد المغرب العربي.

4- الآثار السلبية العولمة السياسية على الدول العربية:

إذا كانت العولمة قد طالت رأس المال و العمال وأدوات الإنتاج و أرباب العمل ، و وسائل الإعلام ،فإنها لم تستثني من ذلك القوانين و المفاهيم و السياسيات، اذ لم يعد للدول النامية القدرة على اتخاذ قراراتها على المستوى الخارجي ، و في كثير من الاحيان على المستوى القطري الداخلي ، و فيما يلي بعض المحطات التي تظهر من خلالها تداعيات هذه الظاهرة على المجتمعات العربية :

أ- إشكالية السيادة المحدودة:لعل من اخطر تداعيات العولمة السياسية على الدول خاصة العربية منها، محدودية قدرة هذه الدول في ممارسة العديد من مظاهر سلطتها السيادية ، وذلك بفعل تسارع عمليات العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين رغم أن الدولة بالمفهوم الحديث لم تفقد تماما دورها و فعاليتها ، كما لم تعد هي الفاعل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية ، فهي ما تزال تحتفظ ببقائها ككيان مستقل، لكن كمحتوى ووظيفة ومسؤوليات وتفاعل خارج حدودها فقد طال ذلك تغيير فعلي.وإذا كانت الدولة ما تزال تتحكم في حركة الشعب و السلع من الزاوية الخاصة بالأمن وسلامة إقليمها، فإن ذلك لم يعد ممكنا بالنسبة للمفاتيح الأربعة لحياة الأعمال كما يسميها كينيشي أوهمي و التي تتمثل في :الاتصالات ، رأس المال، الشركات، المستهلكين.[11] وبما السيادة الوطنية هي أهم خصائص الدولة القومية فإن التنازل عن هذه الخاصية بالنسبة للدول العربية يؤدي الى نتائج وخيمة على كيانها.

و السيادة مصطلح قديم بدأ يتبلور منذ مطلع القرن السابع عشر ، تتلخص في استقلالية القرار الوطني على المستوى الداخلي و الخارجي ، فهي بذلك ترتبط بعنصرين هامين هما الشعب و الاقليم ، فالدولة لها حق فرض القوانين مع الالتزام بتطبيقها على شعبها و داخل حدود إقليمها من جهة ، ثم الحيلولة دون أي تدخل خارجي.[12]

ب-العولمة والهيمنة السياسية :

على الرغم من أن العولمة عملت على ربط أجزاء العالم رغم التباعد الجغرافي بروابط عديدة ، إلا أن الدول الصغرى الأقل نموا و تطورا ، و التي لا تشكل قوة اقتصادية حقيقة لا زال يحكمها منطق التبعية بل أكثر من ذلك أصبحت المؤسسات الدولية و المنظمات العالمية (مجلس الأمن ، صندوق النقد الدولي،...)تسعى إلى رسم و توجيه سياساتها ومن ثم التأثير على هيكلة و بناء مجتمعاتها.

في الماضي القريب و قبيل سقوط المعسكر الشيوعي بسنوات قليلة كان التنافس الكبير بين القطبين (السوفيتي سابقا و الأمريكي) يحمل في طياته تنافر مناطق نفوذ كلا المعسكرين ،كما أن التوسع في دوائر هذا النفوذ كان يتم ببطء و حذر شديدين، وقد خدم هذا التنافس بشكله و طبيعته مصالح الدول النامية الى حد كبير وذلك بحسب انتماءها إلى منطقة نفوذ كلا من المعسكرين .لكن سرعان ما بدأ دور الولايات المتحدة يتعاظم كقوة عالمية منفردة ، تلعب الدور القيادي

في العالم و في المنطقة العربية على الخصوص فقد شكلت القوات الامريكية الغالبية العظمى من قوات التحالف خلال حرب الخليج الثانية ، كما أنه في أزمات الدول العربية كانت و ما تزال الاستراتيجية الامريكية هي الفاعل الرئيسي في ادارتها تارة و محاولة ايجاد حلول تخدم مصالحه أو مصالح حلفائها على العموم.[13]

ث-تنامي حجم الفجوة بين الشمال و الجنوب:

حيث كان للعولمة السياسية الاثر البالغ في تكريس و زيادة الفجوة بين الدول الأغنى و تلك الافقر في العالم،والإشارة هنا الى الجنوب تحمل في طياتها و بصورة مباشرة العالم العربي الذي كان وما يزال يعاني من آثار الازمات المالية (مصر- اليمن- لبنان...) حيث جاء في تقرير الامم المتحدة لسنة 1999 أن الفجوة بين خمس سكان العالم الاغنى و الخمس الافقر قد انتقلت من 11/1 سنة 1913 لتصبح 68/1 مع نهاية القرن، وان 20 بالمائة من سكان العالم يسيطرون على 80 بالمائة من التجارة العالمية.[12]

هذا و على الرغم من توقعات البنك الدولي في تسارع النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة من القرن العشرين إلا أن خبراء الاقتصاد يشيرون الى استمرار توقع الفجوة بين الفقراء و الاغنياء ، حيث لا يزال يعيش ما يقارب 1،3 مليار نسمة من سكان المعمورة أدنى مستويات الفقر.[13]

د- العولمة السياسية و الهوية العربية:

الحديث عن ظاهرة العولمة في سياقها العام يثير النقاش حول قضية الهوية فهما مفهومان متجاذبان ،ذلك أن الأولى تعني ذوبان خصوصية الدولة وانتقالها من الخاص الى العام ، و الخاص في هذا المقام هو الهوية العربية التي بدأت تتلاشى تدريجيا جراء ما يملى عليها من معايير غربية أمريكية على الخصوص كشرط للدخول في النظام الدولي الجديد ومن ثم الحصول على لقب دولة صديقة أو دولة حليفة مقابل التنازل عن العديد من المبادئ القومية والوطنية و المستقبلية للعالم العربي ، التي طالها الضغط بدءا بتغيير المناهج الدراسية ، وتغيير الخطاب الاعلامي وبالتالي تغيير المفاهيم و الافكار.[14]

5 - آليات التكيف مع تداعيات العولمة السياسية:

اذا كان من غير الممكن عمليا التصدي لظاهرة العولمة بالنسبة لدول الجنوب عموما و الدول العربية على وجه التحديد لكونها ظاهرة مركبة و موضوعية، فإنه بات من الضروري ايجاد آليات و مداخل من أجل التكيف مع سلبيات هذه الظاهرة ، ولن يتأتى لها ذلك إلا بتبني مشروع حضاري شامل ينطلق من رؤية محددة للعالم تصاغ من خلالها سياسات اقتصادية وثقافية متكاملة من أجل اعدة تشكيل المجتمع العربي بصورة تحقق مجابهة التحديات الراهنة ، اما على المدى المتوسط فقد رأينا تقسيم هذه الآليات الى مستويات ثلاث تتلخص فيما يلي :

1- على المستوى القطري:

- العمل على تكريس استقلالية منظمات المجتمع المدني لمواجهة واقع المجتمع المدني العالمي(بقيادة المنظمات غير الحكومية). ثم توطيد العلاقة بين هذه المنظمة و باقي مؤسسات الدولة.
- التربية على المواطنة كمدخل بديل للمواطنة العالمية التي تسعى المنظمات العالمية الى تكريسها.
- اعتماد مدخل التنمية المستدامة عوض منطق الممانعة ، فالتطور ليس حكرا على الدول المتقدمة فقط وإنما يمكن للدول النامية ايضا الوصول الى مستوى متميز ، و ما التجارب الناجحة للنمور الآسيوية إلا دليل على ذلك.

- ضرورة الاصلاح الاداري و السياسي نحو ايجاد استراتيجية جديدة ترتكز على التكنولوجيا الحديثة لخلق اجهزة ادارية و حكومية قادرة على التكيف مع متغيرات العولمة ، كما ان هذا الاصلاح ينبغي ان ينعكس على سياسات التعليم و التكوين لخدمة هدف اساسي وهو بناء المواطن القادر على استيعاب التطورات الحاصلة على المستوى العالمي .

2- على المستوى الإقليمي العربي:

- تحقيق نوع التكامل الاقتصادي العربي حتى و إن كان من الصعب تحقيق هذا التعاون على المستوى كل الدول العربية إلا انه من الممكن اعتماد مقاربة التكامل الجواري ليمتد و يتسع تدريجيا ليشمل اكبر عدد من الدول العربية.
- الاستخدام الفعال و المنظم لشبكات الاتصال و الإعلام.
- ترسيخ قيم التكامل الاقتصادي العربي عن طريق خطة اعلامية مدروسة موجهة الى الشعوب العربية
- خلق مؤسسات مالية عربية مشتركة تعمل على اعانة الدول العربية الأكثر فقرا لتفادي اللجوء الى مؤسسات المالية العالمية التي تخدم أهداف السلبية للعولمة .
- تفعيل العلاقات البينية خاصة في المجال الاقتصادي بين الدول العربية من أجل القضاء التدريجي على التبعية بالتوازي مع الاعتماد على القدرات الذاتية لهذه الدول.
- تسهيل حركة الافراد بين الحدود العربية من أجل تبادل الخبرات العربية و الموارد البشرية من كفاءات وعمالة لنقل الخبرة.

3- على المستوى الدولي :

ان نظام الاحادية القطبية الذي تمخض عن سقوط المعسكر الشيوعي و نهاية الحرب الباردة قد انتج بلا جدال ظاهرة العولمة في ابعادها المختلفة ، وبالتالي إن استمرار النظام العالمي بشكله الحالي هو في الحقيقة تكريس لمنطق الهيمنة والتبعية ، و طالما أن الوطن العربي يعيش على هامش هذا النظام و ليس طرفا مشاركا فيه ، فإن التطلع الى حال افضل مرهون بالعوامل التالية :

- ❖ مدى رغبة القوى العظمى اليوم في فتح هامش من العدالة والديمقراطية للتعامل مع قضايا المجتمعات العربية.
- ❖ مدى قدرة هذه مجتمعات الوطن العربي على الالتحاق بالركب الحضاري حتى تكون طرفا فاعلا في المجتمع الدولي يؤثر اكثر مما يتأثر بمخرجاته.
- ❖ كما انه من الضروري ان تتمسك دول العالم الثالث عموما و الدول العربية على وجه الخصوص بمطلب تحقيق الديمقراطية بين الدول، كمبدأ يقابله نشر و تكريس هذه الأخيرة داخل الدولة القطرية ، بدءا بإعادة النظر في تشكيلة المؤسسات الدولية الفاعلة كهيئة الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن، و باقي المؤسسات الاقليمية الاخرى ، التي باتت تعتمد سياسة الكيل بمكيالين تجاه القضايا التي قد تكون احد الدول النامية طرفا فيها.
- ❖ محاولة خلق تكتلات اقليمية للدول العربية على الخصوص مبنية على يجمعها دعائم تاريخها المشترك تنطلق من المستوى التكامل الاقتصادي لتنتهي الى التكامل السياسي كحصن منيع ضد تداعيات هيمنة القوى العظمى متمثلة في العولمة بمختلف مستوياتها.

الخاتمة

حين ندرك ان الوطن العربي يشكل بؤرة مصالح الدول العظمى، بوصفه مصدر الثروات و المواد الأولية وهو سوق استهلاكية واسعة لمنتجات وخدمات هذه الدول ، ندرك تماما أنه لم يكن من محض الصدفة ان تكون الدول العربية من بين دول العالم الأكثر تأثرا بانعكاسات ظاهرة العولمة. فالوضع الاقتصادي و السياسي والاجتماعي الذي كانت وما تزال تعاني منه هذه الدول هو الذي جعلها تقف بين خيارين للتعامل مع هذه الظاهرة ، إما التكيف أو الممانعة ، و بناءا على ما سبق يمكن تصور تموقع الدول النامية والدول العربية على الخصوص وفق خيارين نوجزها فيما يلي :

- ✓ الاول : خيار الممانعة غير انه يتطلب مجهودات معتبرة تبدأ من القدرة على العيش في فضاء سياسي اقليمي مستقل عن النسق الدولي بمنظومته القيمية و الاجتماعية و الثقافية المميزة له، وهو من الصعوبة بمكان في ظل تشابك المصالح و تقاطع المجالات الحيوية لعديد الدول خاصة العظمى منها، و كذا اشكالية التبعية بمفهومها الشامل التي أثقلت كاهل الوطن العربي الى يومنا.
- ✓ الثاني: ، خيار التكيف مع مخرجات العولمة السياسة، وهو الأقرب في نظرنا الى الواقع ، حيث يقتضي هذا الأخير الأخذ بايجابياتها وكل ما يمكن أن يخدم المصلحة الوطنية،مع المحاولة في الوقت نفسه من مواجهة آثارها السلبية ، وهوما يتطلب الرشادة و العقلانية في التعامل مع الظاهرة ، طالما ان منطق العلاقات الدولية يقوم على البعد البراغماتي النفعي ، فلتكن الحدود الجغرافية للوطن العربي احادية الاتجاه في من حيث نفوذية مخرجات العولمة السياسية اي لا تسمح بتسرب إلا ما يخدم فعلا المصلحة الوطنية على الخصوص و القومية عموما .

الإحالات:

[1]- ياسين محمد الحديثي ، معتز خالد عبد العزيز ، "التأثيرات السلبية والايجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية"، مجلة أبحاث كلية التربية الاساسية ،المجلد 11، العدد 1، 2011 .

[2] - ابن منظور ، لسان العرب ،المجلد 12، بيروت : دار صادر، 1990، ص419

[3]- علي بن نفيع العلياني ،"العولمة ، تعريفها و مخاطرها" مقال منشور على شبكة الانترنت موقع:
https://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4250185/alawlamah.pdf

[4]- محمد سعيد آل عياش الشهراني،"أثر العولمة على مفهوم الامن الوطني" مداخلة بملتقى بجامعة نايف للعلوم الامنية، .

[5]- Webster 1986.

[6]- السيد أحمد مصطفى عمر،" إعلام العولمة و تأثيره في المستهلك"، مجلة المستقبل العربي،العدد 222،ص72

[7] - ناجي عبد النور ، "الإصلاح الإداري كآلية لمواجهة تحديات العولمة في العالم العربي"، ورقة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة ، 15-17 ديسمبر 2012 ،جامعة الجنان طرابلس، لبنان.

8- **حسنين توفيق إبراهيم،"العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية"،مجلة عالم الفكر،العدد27،الكويت1997،ص ص190-209**

[5]- وليد عبد الحي ،انعكاسات العولمة على الوطن العربي ، بيروت : دار العربية للعلوم ناشرون ، 2011، ص 33

*- **مؤتمر** قمة الارض في ريودي جانيرو ، مؤتمر قمة المرأة في بكين ، مؤتمر السكان في القاهرة ، مؤتمر حقوق الانسان في فيينا.....

وليد عبد الحي ،انعكاسات العولمة على الوطن العربي ، بيروت : دار العربية للعلوم ناشرون ، 2011، ص 33

*- **مؤتمر** قمة الارض في ريودي جانيرو ، مؤتمر قمة المرأة في بكين ، مؤتمر السكان في القاهرة ، مؤتمر حقوق الانسان في فيينا.....

[5]- وليد عبد الحي ،انعكاسات العولمة على الوطن العربي ، بيروت : دار العربية للعلوم ناشرون ، 2011، ص 33

*- **مؤتمر** قمة الارض في ريودي جانيرو ، مؤتمر قمة المرأة في بكين ، مؤتمر السكان في القاهرة ، مؤتمر حقوق الانسان في فيينا.....

[5]- وليد عبد الحي ،انعكاسات العولمة على الوطن العربي ، بيروت : دار العربية للعلوم ناشرون ، 2011، ص 33

*- مؤتمر قمة الارض في ريودي جانيرو ، مؤتمر قمة المرأة في بكين ، مؤتمر السكان في القاهرة ، مؤتمر حقوق الانسان في فيينا.....

[5]- وليد عبد الحي ،انعكاسات العولمة على الوطن العربي ، بيروت : دار العربية للعلوم ناشرون ، 2011، ص 33

*- مؤتمر قمة الارض في ريودي جانيرو ، مؤتمر قمة المرأة في بكين ، مؤتمر السكان في القاهرة ، مؤتمر حقوق الانسان في فيينا.....

[5]- محمد الأطرش ، العرب و العولمة : ما العمل؟، المستقبل العربي ،العدد229، ص 100

[5]- هاليداي، فريد،الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، ترجمة:خالد الحروب،ط1، بيروت:دار الساقي 2002، ص 110.

[5]- كاظم، نجاح، العرب وعصر العولمة، المعلومات:البعد الخامس،الدر البيضاء: المركزالثقافي العربي 2002، ص 196

[5]- الفرحان اسحاق، انعكاسات العولمة السياسية و الثقافية على العالم العربي ،عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط، ط1، ص33، 2001

[5]- وليد عبد الحي ،انعكاسات العولمة على الوطن العربي ، بيروت : دار العربية للعلوم ناشرون ، 2011، ص 33

*- مؤتمر قمة الارض في ريودي جانيرو ، مؤتمر قمة المرأة في بكين ، مؤتمر السكان في القاهرة ، مؤتمر حقوق الانسان في فيينا.....